دعوات متعالية لإعطاء القطاع الخاص الضوء الأخضر

تقاطع الصلاحيات بين الوزارة والهيئة تسبب بتلكؤ مشاريع الاتصالات والمعلومات

□ بغداد / علي الكاتب

مشاريع متخصصة بالاتصالات والمعلومات.. (ارشيف)

يرى بعض المتخصصين في الشأن الاقتصادي أن مشاريع الاتصالات في البلاد لم تر النور لأسباب مختلفة تتعلق بوجود أكثر من جهة حكومية تقع على عاتقها مسؤولية إدارة قطاع الاتصالات والمعلوماتية كوزارة الاتصالات وهيئة الإعلام والاتصالات اللتين تتقاطعان في الكثير من القضايا التي تخص عمل هذا القطاع،ولعدم إنشاء البنى التحتية لهذا القطاع بالكامل وغيرها.

وقال الخبير التدريسي في جامعة بغداد خليل إسماعيل لـ (المدى) :إننا لم نلمس بشكل حقيقي نتائج مايعلن من مشاريع في الاتصالات التي تعلن عن تنفيذها الجهات الحكومية بين الحين والآخر والتي من المفروض أن تحاكي التطورات المتسارعة في عالم الاتصالات وتقنيات المعلومات في دول العالم من قريب أو بعيد .

وأضاف إسماعيل :يجب تشخيص الخلل من اجل معالجته وإيجاد مستوى من التعاون بين الجهتين المسؤولتين عن هذا القطاع ،بهدف النهوض بواقع الاتصالات والمعلوماتية ومواكبة التطورات التي تحدث في العالم ، ومن ثم العمل بروح الفريق الواحد لأن كلا الطرفين يصنفان بكونهما من القطاع العام لافتاً إلى أهمية إعطاء الدور المناسب للقطاع الخاص المحلي للبدء بأفق حقيقي للاستثمار في قطاع الاتصالات في العراق .

وبينت التدريسية وصال كريم لـ (المدى) :أن الهاتف الأرضي الذي كان قبل سنة ٢٠٠٣ هو وسيلة الاتصال الوحيدة في العراق تراجع حاليا ليصبح في منزلة متدنية بعد أن فقد مقومات المنافسة مع الهاتف النقال سواء كان الموبايل أو اللاسلكي ، وليصبح الموبايل هو وسيلة الاتصال الأكثر انتشارا في الوقت الراهن . داعيةً إلى إيجاد التوازن بين وسيلة الاتصال هذه أو تلك ، كما هو موجود في جميع دول العالم الذي لايزال الهاتف الأرضي يعمل إلى جانب الهاتف الخلوي الأكثر انتشاراً ومواكبة للتطورات العلمية الحديثة في العالم وإدخال كل ما من شأنه الإسهام في خدمة المواطن العراقي بالدرجة الأساس ، وترك بقية القضايا الأخرى جانباً من المنافع الشخصية التي يوليها هذا المسؤول أو ذاك الاهتمام الأكبر كونه ينظر للمنصب على أنه ميزة وليس مسؤولية.

في غضون ذلك قالت مدير عام التخطيط والمتابعة في وزارة الاتصالات إلهام حسن إن الوزير وجه بتنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية لقطاع الاتصالات في العراق وإعطاء ذلك الأهمية الكبرى في عمل الوزارة وتشكيلاتها، حيث تقوم الوزارة حاليا بمناقشتها مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للمشاريع التي تنفذها التشكيلات التابعة للوزارة وهي الشركة العامة للاتصالات والبريد والشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات وشركة السلام العامة والوزارة ، إذ تعد العدة لتثبيت الموازنة الاستثمارية للسنوات الخمس المقبلة ضمن الخطة الخمسية للسنوات ٢٠١٣ – ٢٠١٧ والتي تتم مناقشتها بشكل مستفيض مع الوزير ووكلائه ومستشاريه والمدراء العامين التنفيذيين من اجل الخروج برؤى موحدة يتم رفعها لوزارة التخطيط والأمانة العامة لمجلس الوزراء الذي بدوره أقر سياسة الحكومة العراقية من خلال برنامج الشراكة الوطنية للحكومة والسياسة العامة للدولة والذي يتكون من ستة محاور للوزارات العراقية تختص وزارة الاتصالات بمحورين منها هما تطوير قطاع الاتصالات وأمن الاتصالات.

وأشارت إلى أن هناك مشكلات تحول دون تنفيذ مشاريع الوزارة في الوقت المحدد لها ومنها الاختلافات والتقاطعات مع هيئة الإعلام والاتصالات حول موضوع إدخال الأجهزة الضرورية لعمل المشاريع ،الأمر الذي تسبب بحدوث تلكؤ كبير في هذا الجانب وهناك لجنة مشكلة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإعادة النظر بالضوابط وإجراء تعديلات لتسهيل إدخال الأجهزة عبر المنافذ الحدودية للبلاد.

وأضافت كريم أن مشاريع الوزارة في طور الإنجاز حيث هناك نسب إنجاز جيدة في عدد منها وهناك ما يتوقع إنجازه بالكامل خلال السنة المقبلة أو في نهاية السنة الحالية حيث هناك تحسن ملموس في آلية تنفيذ المشاريع ، ومنها مشروع الرخصة الرابعة للهاتف النقال حيث تقوم الوزارة بتنفيذه ، ونحن الآن في طور تقديم دعوات مباشرة للشركات المختصة لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع على وفق متطلبات السوق المحلية.

ولفتت إلى وجود مشاريع مهمة ومنها مشروع إستراتيجية قطاع الاتصالات ومشروع شبكة النفاذ الضوئي ومشروع التوسط والحدود، والوزارة كذلك تقدم خدمات استشارية لشبكة النفاذ الضوئي للشركات التي يتم اختيارها لتلبية متطلبات الوزارة في ما بعد ، ومشروع التوسط والحدود بمثابة الدعم المقدم للشبكة الضوئية الحالية الذي يتضمن مد قابلو ضوئي يمر بالمدن العراقية من الجنوب إلى الشمال إضافة إلى مشروع الكابل البحري الذي سيدخل الخدمة قريبا حيث سيكون العراق بمثابة منطقة المرور للاتصالات العالمية لربط دول آسيا وأوروبا من خلال الخليج العربي.

وألمحت إلى أن مشروع التوسط والحدود يعد المشروع الداعم والاحتياطي للشبكة الضوئية كي لا تتوقف الخدمة ولضمان استمراريتها .والمشروع كذلك مشروع حدودي يقدم الدعم لمنظومة الاتصالات مع دول الجوار ، وهي منظومة تقوم بتغذية الشبكة الضوئية الحالية والتي تساند عمل الوزارات الأمنية ، كما أن مشروع شبكة النفاذ الضوئي حاليا في طور توقيع العقود وهي مشروع واحد في بغداد وكذلك توقيع عقود مشاريع في محافظات: بابل والديوانية وكركوك وصلاح الدين لمد شبكة النفاذ الضوئي فيه .

فضاءات

■ ثامر الهيمص

الشركات الفاحصة

أيضاً أصبحت للشركات الفاحصة إشكالية . فبعد أن ألغت وزارة التخطيط عقدها مع الشركتين الفرنسية والسويسرية بعد التعاقد في نهاية كانون الثاني ٢٠١١ وكانت الأسباب أن هذه الشركات أخلت بشروط التعاقد .

ويبدو أننا غير مجربين في اعتماد الشركات الأجنبية الفاحصة للبضاعة المستوردة حيث من الواضح أن هذه ليست جديدة في عملها كما أنها ذات جنسية من الدرجة الأولى في عالم الاقتصاد وبما أن وزارة التخطيط والتعاون تسعى الآن للتعاقد مع شركات ثلاث (ألمانية دنماركية وسويسرية) وأيضاً من الاتحاد الأوروبي المتجانس اقتصادياً وهكذا أصبح لدينا مشكلة معهم لإكمال التعاقد وهو الضمان بين (ثلاثة ملايين دولار أو خمسة).

والطريف في المفاوض العراقي أنه أوصل رسالة للأطراف الثلاثة بأن العراق هو سوق استيرادي أكثر مما هو إنتاجي ، وهذا المفروض يشجع هذا الشركات على التعاقد .

ويبدو أن النقد السلبي له ردود سلبية ولكن لأبأس أن ندلو بملاحظات علها تساهم ايجابياً في الإشكالية التي نخشى أن تندرج مع أخواتها في عالم التجارة مثل (إشكالية التعرفة) .

فأولا لماذا لا تسعى وزارة التخطيط والتعاون الدولي لإقامة مراكز عراقية بدلاً من هذه الشركات الفاحصة وتكون الحدود جاهزة أمنياً وكمركياً وصحياً وعدم اعتماد مبدأ الإغراء بأن العراقي مستورد أبدي ، فهم شركات أيضاً لهم مراكز أبحاث ويعلمون عن تطورات المنطقة والعراق أكثر من كثير من موظفي التخطيط ولا يحتاجون لهذه النصيحة السالبة عراقياً لان حكوماتهم على الأقل تنصحهم وان ضرائب هذه الشركات تمول ميزانيتها . إضافة إلى أن العراق ليس مستورداً أبدياً لأن الزراعة والصناعة بإذن الله سيخفضان من المستورد بفضل المبادرة الزراعية والمبادرة الصناعية التي تلوح في الأفق وهذا المفروض لا يخفى على مسؤولي التخطيط كما أنه غير خاف على ألمانيا والدنمارك وسويسرا .

ثانيا) ولماذا لا تفرض وزارة التخطيط ضمن العقد المبرم على الشركات الفاحصة وخلال فترة التعاقد إقامة دورات تدريبيه داخل أو خارج العراق ليتشكل الكادر البديل فنياً وإداريا وصحياً ؟ مثل أي شركة تأخذ عقداً ومعه عقد تدريب لمتابعة العمل بعد انتهاء التعاقد أو تجديده بصيغة أخرى بعد تخرج الدورة بما يتلاءم مع الإمكانات الجديدة .

في الختام نأمل من وزارة التخطيط بجهازها البحثي والأكاديمي أن تساهم في تنفيذ قانون التعرفة الكمركية المعطل منذ سنوات ثلاث ليساهم مباشرة في تخفيض الاستيراد العشوائي الكمي أو ذي النزعة الاستهلاكية ، وبالتالي يخفف من شروط الشركات الفاحصة سواء في الضمان أو غيره ويصبح لنا كادر لبضاعتنا المستوردة وبضاعة الإنتاج المحلي والتكامل بينهما إيجابياً . ويصبح لدينا مختبراتنا في الحدود وداخل الحدود مع كادر نزيه وحدود مغلقة أمام التهريب أمنياً وفنياً بإيمان راسخ بمستقبل يكف عن العراقيين آلامهم .

طالبت بتخصيص 40 مليار دينار لشراء المواد الأولية

صلاح الدين تنتقد الصناعة والزراعة لتجاهل مصانع الزيوت النباتية

□ صلاح الدين /المدى

انتقدت محافظة صلاح الدين، "تجاهل" وزارتي الصناعة والزراعة في الحكومة المركزية أهمية إعادة تشغيل مصانع المنصور للزيوت النباتية ،وفي حين أكدت فائدتها للمزارعين وللاقتصاد الوطني، دعت إلى تخصيص ٤٠ مليار دينار لبث الحياة في المصانع مجددا.وقال مستشار محافظ صلاح الدين لشؤون الزراعة والطاقة براء محمد صالح لـ" السومرية نيوز"، إن "ما يثير استغرابنا وأسفنا هو تجاهل الحكومة المركزية وخصوصا وزارتي الصناعة والزراعة لأهمية إعادة الحياة إلى مصنع المنصور للزيوت النباتية في قضاء بيجي برغم الدراسات التي حددنا فيها الجدوى الاقتصادية من جراء عودة إنتاج هذا المصنع بعد توقفه منذ العام ٢٠٠٣".

وأوضح صالح انه "زار المصنع عدة مرات وجرى إعداد دراسات للجدوى الاقتصادية بالتعاون مع جامعة تكريت ومختصين وسلمت الدراسة إلى وزير الزراعة عز الدين الدولة منذ العام الماضي"، مؤكدا أن "المحافظة لم تتسلم أي رد على مساعيها التي من شأنها أن تساهم في توفير العملة الصعبة وتفتح فرص العمل للعاطلين".وتابع صالح انه عقد اجتماعا آخر مع مدير عام المحاصيل الصناعية ولم يلمس أي نتيجة تذكر برغم أهمية ذلك للمزارعين على مستوى العراق"، مبينا أن "أبرز المشاكل التي تعيق عودة إنتاج هذه المصانع هو غياب الدعم الحكومي للميدان الصناعي والزراعي".

وطالب صالح الحكومة بـ"تخصيص مبلغ ٤٠ مليار دينار فقط لشراء المواد الأولية وإدامة المعدات حاليا وهو مبلغ لا تتمكن ميزانية تنمية الأقاليم من تحمله لإحياء المصانع مجددا"، معربا عن تفاؤله من أن الفائدة متوخاة من عودة خطوط الإنتاج بشكل كبير على الصعيدين الزراعي والصناعي".،لافتا إلى أن الحكومة المركزية مطالبة بتخصيص هذا المبلغ من الميزانية الاتحادية.

وبحسب تقارير أعدها متخصصون فإن هذه المصانع لها دور كبير في نجاح زراعة البذور الزيتية التي تبلغ طاقتها الخزنية نحو ٤٥ ألف طن إلى جانب إنتاج الزيت الخام الداخل في مفردات البطاقة التموينية، والأعلاف الحيوانية كناتج عرضي للأغنام والمواشي والأسماك ،كما تستطيع إنتاج مواد الغسيل من صابون ومساحيق ومعجون أسنان وغيرها كما أن إنتاجها يساعد في تنشيط التجارة الداخلية وتقليل هدر العملة الصعبة بعمليات الاستيراد.

السمنت العراقية تحصل على شهادة الجودة الدولية

□ بغداد /قيس عيدان

أعلنت الشركة العامة للسمنت التابعة لوزارة الصناعة والمعادن عن حصولها على شهادة الجودة الدولية من قبل شركة (BM TRADA)البريطانية .وقال مدير عام الشركة ناصر إدريس المدني في تصريح لـ (المدى) إن الشركة حصلت على هذه الشهادة نتيجة الجهود المبذولة من قبل العاملين في الشركة بالإضافة إلى متابعة التطور الحاصل في هذا المجال والخاص بالصناعات الإنشائية .وأضاف المدني إن إنتاج معامل الشركة قد حقق طفرات إنتاجية وصلت إلى ١١٠٪ لهذا العام قياسا بالعام الماضي نتيجة الجهود المتواصلة من قبل إدارة الشركة والشركات الشقيقة كشركة التحدي التي نفذت في معامل الشركة تأهيل منظومات الطاقة الكهربائية وعمل مرسبات المعامل للحفاظ على البيئة والحد من تصاعد الأبخرة والغبار المنبثقة من المعامل إضافة إلى أعمال تأهيل تمت بالتعاون مع شركات أخرى بإنجاز وتأهيل معمل سمنت كركوك وهو المعمل الوحيد غير المستثمر حيث تقوم الشركة بتشغيله وإدارته ،مشيراً إلى أن هذه الإنجازات في زيادة الإنتاج أثمرت عن إعلان تخفيض لأسعار السمنت لجميع وكلاء بغداد والمحافظات ودوائر الدولة والجمهور .وتابع إن الشركة ملتزمة بالتجهيز لكافة المؤسسات الحكومية على أتم وجه وبالمقابل ،مطالباً جميع دوائر الدولة بشراء منتجات الشركة ضمانا لهم في جودة المنتج من جهة ولدعم منتجنا المحلي ،مبيناً أن الشركة تعمل وفق سياسة مرسومة وضعت لها خططا وسياقات عمل بناءة ودؤوبة للوصول إلى أهداف تحقق الكثير منها ،فقد حرصت الشركة على زيادة الإنتاج في معاملها الأربعة المنتجة للسمنت بأنواعه.

خارج الحدود

الجزائر

خطة لاستثمار 18 مليار دولار في مصر

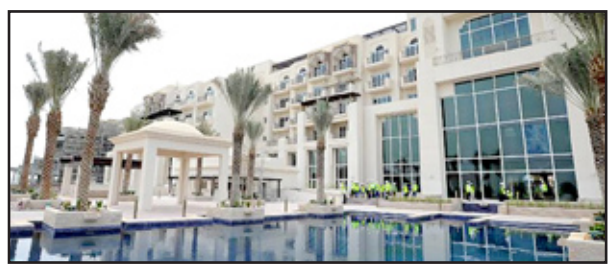

تعهدت قطر باستثمار١٨ مليار دولار في مشروعات سياحية وصناعية في مصر خلال السنوات الخمس المقبلة. وتشمل المشروعات محطات لتوليد الكهرباء والغاز الطبيعي المسال ومصانع للحديد والصلب بتكلفة ثمانية مليارات دولار في منطقة شرق التفريعة في محافظة بورسعيد شمالي مصر ، ومشروعا سياحيا وصف بأنه عملاق بتكلفة عشرة مليارات دولار على ساحل البحر المتوسط. وصرح رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني الخميس بأنه جرى الاتفاق على هذه المشروعات خلال محادثات مع الرئيس المصري محمد مرسي .وكانت قطر قد أعلنت بعد ثلاثة أشهر من الانتفاضة الشعبية التي أطاحت نظام الرئيس المصري حسني مبارك اهتمامها بالاستثمار قرب بورسعيد لكن الخطة لم تشهد أي تطورات منذ ذلك الحين.

مقديشو

أول بورصة منذ عشرين عاماً

أعلن رجال أعمال صوماليون، بالاتفاق مع الهئية الكينية للأوراق المالية، إنشاء أول سوق صومالية للأسهم، على أن يكون مقرها الموقت مدينة نيروبي، ليتم نقله في وقت لاحق إلى العاصمة الصومالية مقديشو.ومن المتوقع أن يجتذب هذا المشروع الشركات الصومالية لإدراج أسهمها لأول مرة في سوق البورصة الصومالية. ويقضي الاتفاق الجديد، الذي وقع بين الصومال وبورصة الأوراق المالية في نيروبي، بتوفير الخبرات والدعم لوضع الأساس لبداية أول سوق صومالية للأسهم يكون مقره في البداية في نيروبي، تمهيدا لإقامة سوق دائمة للأوراق المالية على الأراضي الصومالية.ويهدف المشروع إلي الترويج للاستثمار في الصومال وتشجيع الشركات الأجنبية علي الدخول في شراكة تجارية مع الشركات الصومالية لكسر العزلة التي يعانيها القطاع الخاص في البلاد.

بكين

127 مليار دولار مشاريع سكك الحديد

وافقت الصين على تنفيذ مشاريع في مجال السكك الحديد بقيمة ٨٠٠ مليار يوان أي نحو ١٢٧ مليار دولار للمساعدة في تحفيز النمو الاقتصادي المتعثر في البلاد. وأقرت لجنة التنمية الوطنية والإصلاح تنفيذ ٢٥ مشروعا للسكك الحديد في خمس مدن رئيسية على الأقل. وقال الاقتصادي شو شانجلي الذي يعمل بجامعة إيست تشاينا نورمال إن الخطوة تعد أحدث محاولات الحكومة للعمل على استقرار النمو الاقتصادي. وأضاف إن الاقتصاد الصيني يواجه ضعف الطلب الخارجي بسبب ما يعانيه الاقتصاد الأميركي لاستعادة قوته وانزلاق أوروبا تجاه الركود. وتراجع النمو الاقتصادي في الصين إلى ٧,٦ ٪ فيما يعد أبطأ معدل له منذ ثلاثة أعوام خلال الربع الثاني من العام الجاري .

برلين

الأدوات النقدية لا يمكن من خلالها حل الأزمة المالية

قال وزير المالية الألماني فولفجانج شيوبله إن على منطقة اليورو ألا تستخدم السياسة النقدية للتصدي لمشاكلها المالية وذلك بعد قليل من إعلان البنك المركزي الأوروبي خططاً لشراء سندات حكومية في الدول المتعثرة في خطوة لاقت ترحيبا من إيطاليا وفرنسا. وقال شيوبله في مناسبة على شرف رئيس المركزي الأوروبي ماريو دراجي "لو بدأنا نسعى لحل مشاكل السياسة المالية من خلال الوسيلة المريحة المتمثلة في السياسة النقدية فستكون لدينا مشكلة.وأضاف: إن البنوك المركزية لها استقلاليتها بما يجعل الطريق مغلقا أمام الساسة لاستخدام الوسيلة المريحة المتمثلة في طبع النقود .وفي وقت سابق من يوم الخميس حصل دراجي على تأييد المركزي الأوروبي لإطلاق برنامج جديد لشراء السندات لتقليل تكاليف الاقتراض الحكومي في إسبانيا وإيطاليا.